

Distr.: General
1 August 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2 ثانياً - خلاصة وافية
2 هولندا (مملكة-)

* .CAC/COSP/IRG/2023/1/Add.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

240823 240823 V.23-14963 (A)



ثانياً - خلاصة وإفية

هولندا (مملكة-)

1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لمملكة هولندا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*

وقَّعت مملكة هولندا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003، وأودعت وثيقة الموافقة لدى الأمين العام للأمم المتحدة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006. وتم توسيع نطاق تطبيق الاتفاقية ليشمل بونير وسانت يوستاتيويس وسابا في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2010.

وتتص المادة 94 من الدستور على أن أحكام المعاهدات الدولية لها الغلبة على القوانين التشريعية المتعارضة معها في حال ما إذا كانت تلك الأحكام ملزمة لجميع الأشخاص. وتبعاً لذلك، أصبحت الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي، وتشغل مرتبة أعلى من مرتبة التشريعات الوطنية.

واسْتُعْرَض تنفيذ مملكة هولندا للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الثالثة من دورة الاستعراض الأولى، وصدرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 28 أيار/مايو 2014 (CAC/COSP/IRG/I/3/1/Add.12).

ويشمل الإطار القانوني الوطني لمنع الفساد واسترداد الموجودات، على وجه الخصوص، الدستور، والقانون المتعلق بالقانون الإداري العام، وقانون موظفي الخدمة المدنية لسنة 2017، وقانون الهيئة المعنية بالمبلغين عن المخالفات، وقانون (تمويل) الأحزاب السياسية، وقانون المشتريات العمومية، وقانون حرية المعلومات، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون إنفاذ الأحكام الجنائية (النقل)، وقانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتشمل السلطات المعنية بمنع الفساد واسترداد الموجودات أمين المظالم الوطني، والهيئة المعنية بالمبلغين عن المخالفات، وديوان المحاسبات، ووزارة الداخلية وعلاقات المملكة، والإدارة الوطنية للتحقيقات الداخلية، ودائرة المعلومات والتحقيقات المالية، والسلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية التابعة لوزارة العدل والأمن، والنيابة العامة، ومكتب استرداد الموجودات، وشعبة المساعدة القانونية الدولية (في المسائل الجنائية) التابعة للنيابة العامة، فضلاً عن أجهزة إنفاذ القانون مثل مركز مكافحة الفساد التابع لدائرة المعلومات والتحقيقات المالية وقوة الشرطة الوطنية.

وتجسد جميع المعلومات الواردة في هذه الخلاصة الوافية الوضع القائم في مملكة هولندا في وقت الزيارة القطرية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

2-1 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

لا توجد استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد، ولكن يجب على جميع الكيانات الحكومية أن تضع سياسة بشأن النزاهة، وأن تنشر بياناً سنوياً يوضح سياسة النزاهة الخاصة بها (الفقرة 4 من المادة 4 من قانون موظفي الخدمة المدنية).

* نظراً لصفة كوراساو وسانت مارتن وأروبا كبلدان منفصلة ضمن مملكة هولندا، فإن الاستنتاجات التالية لا تتصل سوى بتنفيذ الاتفاقية في مملكة هولندا في أوروبا والكاريببي (بونير وسانت يوستاتيويس وسابا).

وتتولى كل جهة المسؤولية عن صياغة السياسة الخاصة بها وتنفيذها ورصدها. ووزير الداخلية وعلاقات المملكة مسؤول عن النظام العام للسياسات بشأن النزاهة. ويُرصد الإطار من خلال عمليات التقييم الداخلي.

ولا يوجد تقييم منهجي لفعالية الصكوك الإدارية والقانونية.

وتشمل ممارسات مكافحة الفساد قيام وزارة العدل والأمن بإنشاء منصة للمعلومات تهدف إلى زيادة المعارف بشأن منع الفساد ونشرها؛ إلا أن تشغيلها أُوقف منذ عام 2019.

ولا توجد في مملكة هولندا هيئة مركزية معنية حصرياً بمنع الفساد، وتتخذ التدابير الوقائية على مختلف مستويات الحكومة.

ومكتب أمين المظالم الوطني، المسؤول عن معالجة الشكاوى المتعلقة بعمل الحكومة، منصوب عليه في الدستور والقانون المتعلق بالقانون الإداري العام (المادة 9-18). ويعين مجلس النواب أمين المظالم ونائب أمين المظالم (المادة 78a (2) من الدستور).

والهيئة المعنية بالمبلغين عن المخالفات، التي أنشئت بموجب قانون الهيئة المعنية بالمبلغين عن المخالفات، مكلفة بإسداء المشورة للمبلغين والتحقيق في المخالفات المشتبه في ارتكابها في الحالات المتعلقة بالعمل والمعاملة من جانب أرباب العمل (المادة 3 من القانون). ويُعيّن أعضاء الهيئة ورئيسها بموجب مرسوم ملكي لمدة أقصاها أربع سنوات (الفقرة 1 من المادة 3c من القانون).

وتتعاون مملكة هولندا مع الدول الأطراف الأخرى من خلال مجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشبكة الأوروبية للهيئات المعنية بالنزاهة والإبلاغ عن المخالفات، ومنظمة "شركاء أوروبيين من أجل مكافحة الفساد"، والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، وشبكة نقاط الاتصال الأوروبية من أجل مكافحة الفساد.

القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)

يتسم تعيين الموظفين العموميين بطابع لامركزي، وتشرف كل وزارة أو إدارة على هذه العملية بدعم من منظمة الخدمات المشتركة المعنية بالموارد البشرية. ويجوز لأرباب العمل الحكوميين إجراء تقييم لمدى الملاءمة والكفاءة لشغل وظيفة في الخدمة المدنية (المادة 3a من قانون موظفي الخدمة المدنية). وتُنشر الشواغر على موقع شبكي مركزي. ويُترك تعيين الموظفين لتقدير المديرين القائمين بالتعيين، ويُخطر المرشحون الذين لم يحظوا بالوظائف بذلك، ويُبلغون بحقهم في الاتصال بالمديرين القائمين بالتعيين للحصول على مزيد من المعلومات.

ويجب على كل وزارة أو إدارة أن تحدد الوظائف المعرضة بصفة خاصة لخطر تضارب المصالح المالية أو خطر الاستخدام غير السليم للمعلومات الحساسة المتعلقة بالأسعار (الفقرة 1 من المادة 5 من قانون موظفي الخدمة المدنية). إلا أنه لا توجد إجراءات محددة لاختيار الأفراد الذين يشغلون تلك المناصب وتدريبهم وتناوبهم الإلزامي. وتوفر كل جهة حكومية تدريبات عامة في مجال النزاهة (المادة 4 من قانون موظفي الخدمة المدنية).

ولا تشمل معايير الترشح للمناصب العمومية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والبلديات فقدان الأهلية بسبب ارتكاب أفعال مجرّمة وفقاً للاتفاقية، كما أن معايير ترشيح الوزراء ووزراء الدولة غير منصوص عليها في القانون.

ويجب على المرشحين لمجلس النواب الإبلاغ عن التبرعات التي تتجاوز 500 يورو لكل متبرع في سنة تقييمية واحدة (المادة 29 من قانون (تمويل) الأحزاب السياسية)، ولكن لا يوجد التزام بالإبلاغ فيما يتعلق بالنفقات. ولا يخضع المرشحون للمناصب المنتخبة الأخرى لمتطلبات إبلاغ محددة فيما يتعلق بالتبرعات. ولا يوجد حد أقصى للتبرعات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ولا يوجد حظر على التبرعات المجهولة المصدر، ويجب

الإبلاغ فقط عن التبرعات الفردية المجهولة المصدر التي تزيد قيمتها عن 1 000 يورو (المادة 21 (1) من قانون (تمويل) الأحزاب السياسية). وفي وقت الزيارة القطرية، كان العمل جارياً لإعداد مشروع قانون يحظر التبرعات الأجنبية. ولا توجد مؤسسة معنية بالإشراف على الانتخابات.

وتعزز الجهات الحكومية النزاهة والأمانة وروح المسؤولية من خلال معايير أساسية للنزاهة ووضع مبادئ توجيهية (المادة 4 من قانون موظفي الخدمة المدنية). وتوفر مدونة قواعد السلوك بشأن النزاهة في الإدارة العمومية المركزية لموظفي الخدمة المدنية في الإدارة العمومية المركزية إطاراً لإدارة حالات تضارب المصالح (المادة 4-1). والمدونة ليست واجبة الإنفاذ، ولا تفرض عقوبات تأديبية. وبموجب قانون العمل، يمكن فرض جزاءات في حالات الإخلال بقواعد النزاهة (المادة 6 من قانون موظفي الخدمة المدنية واتفاق العمل الجماعي). ويجوز للإدارات أن تضع قواعد إضافية خاصة بكل منظمة. ولدى مجلسي النواب والشيوخ مدونتا قواعد سلوك خاصة بهما، تحددان التدابير التأديبية في حالات الإخلال (المواد 5 و10 و11 من المدونتين المعنيتين).

ويجب الإبلاغ عن الأنشطة المهنية الثانوية، وتُحظر الأنشطة الفرعية والمصالح المالية التي قد تعوق عمل الإدارة العمومية (المادة 8 من قانون موظفي الخدمة المدنية)، بيد أنه لا توجد آلية للتحقق من الالتزام بتلك القواعد.

ويجب على الموظفين العموميين "المعرّضين لمخاطر عالية"، الذين يُحدّدون بهذه الصفة من قبل رب عمل حكومي عملاً بالفقرة 1 من المادة 5 من قانون موظفي الخدمة المدنية، أن يقدموا إقرارات يفصّلون فيها عن مصالحهم المالية، غير أن الوفاء بهذا الالتزام لا يخضع للرصد ولا يجري التحقق من صحة تلك الإقرارات (انظر القسم المتعلق بالفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية أدناه). ولا يجوز قبول الهدايا، بما في ذلك المزايا، دون إذن من رئيس أعلى (الفقرة 1 (e) من المادة 8 من قانون موظفي الخدمة المدنية).

ويجب أن يكون لدى كل مؤسسة عمومية أو خاصة تستخدم ما لا يقل عن 50 شخصاً إجراءات للإبلاغ (المادة 2 من قانون الهيئة المعنية بالمبلغين عن المخالفات). وكذلك يمكن إبلاغ جهات خارج المؤسسة عن حالات الإخلال بمقتضيات النزاهة مثل الهيئة المعنية بالمبلغين عن المخالفات وأمين المظالم الوطني. ويجب إبلاغ النيابة العامة أو دائرة المعلومات والتحقيقات المالية أو الإدارة الوطنية للتحقيقات الداخلية أو الشرطة عن جرائم الفساد، حسب نوع الجريمة، أو الإبلاغ عنها من خلال خط هاتفي للمساعدة السرية (المادة 162 من قانون الإجراءات الجنائية).

وفي وقت الزيارة القطرية، كان يجري وضع خطة لدمج جميع مدونات قواعد السلوك والمبادئ التوجيهية الخاصة بالحاكم داخل الجهاز القضائي في مدونة واحدة لقواعد السلوك. ولدى كل محكمة لجنة للنزاهة ومستشار سري يقدمان المشورة، جنباً إلى جنب مع إدارة الموارد البشرية التابعة لمجلس القضاء، بشأن المسائل المتعلقة بالنزاهة.

ويلتزم جميع المسؤولين العاملين في مكتب المدعي العام بمدونة قواعد السلوك الخاصة بالنيابة العامة، ومدونة قواعد السلوك الحكومية، والمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن حالات الإخلال بمقتضيات النزاهة، والتعليمات الخاصة بكيفية التعامل مع حالات الإخلال بمقتضيات النزاهة. وأنشئ مكتب النزاهة التابع للنيابة العامة بغرض الامتثال للالتزام بتنفيذ سياسة النزاهة ومدونة قواعد السلوك داخل النيابة العامة (المادة 4 من قانون موظفي الخدمة المدنية). وبالإضافة إلى دور المكتب في تقديم المشورة وتقرير السياسات، يجوز للمحققين التابعين له إجراء تحقيقات داخلية بشأن أي حالة إخلال محتمل بمقتضيات النزاهة داخل النيابة العامة.

المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

لدى مملكة هولندا نظام حكم لامركزي، ومن ثمّ نظام اشتراء لامركزي أنشئ إطاره القانوني بموجب قانون المشتريات العمومية، ومرسوم المشتريات العمومية، ودليل التناسب، واللوائح التنظيمية بشأن اشتراء الأعمال لعام 2016، والوثيقة الأوروبية الموحدة بشأن المشتريات. ويستند قانون المشتريات العمومية إلى توجيهات الاتحاد

الأوروبي بشأن المشتريات 2014/23/EU، و2014/24/EU، و2014/25/EU. وفيما يتعلق بالمناقصات التي تساوي قيمتها العتبات التي حددها الاتحاد الأوروبي أو تتجاوزها، يكون استخدام إجراءات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمناقصات إلزامياً (المادة 2-1 من قانون المشتريات العمومية). وفيما يتعلق بالمناقصات التي تقل قيمتها عن العتبات التي حددها الاتحاد الأوروبي، ينطبق الجزء الأول من قانون المشتريات العمومية.

وبموجب قانون المشتريات العمومية، تُلزم الهيئات الحكومية بنشر جميع الدعوات إلى تقديم العطاءات على منصة TenderNed (الفصل 2-3 والمادة 4-13). ويُختار مقدمو العروض وفقاً لمعايير الترسية (الفصل 2-3-8)، وفي حالات محددة، وفقاً لمعايير الاختيار (الفصل 2-3-6) المنصوص عليها في الوثائق الخاصة بالمناقصة المعنية (المادة 2-3-3).

وبعد صدور قرار الترسية المؤقت، يمنح مقدمو العطاءات غير الفائزين 20 يوماً تقويمياً للطعن واستهلال إجراءات موجزة، لا تجوز خلالها ترسية أي عقد (المادتان 2-127 و2-131 من قانون المشتريات العمومية). ويمكن تقديم طلب إلى قاضي المحكمة المدنية لإعادة النظر. وبالإضافة إلى الإجراءات القضائية، هناك نموذج خاص لتسوية المنازعات تنتجه لجنة خبراء المشتريات التي تصدر مشورة غير ملزمة عندما يدعي أحد الأطراف وقوع إخلال بقواعد الاشتراء (المادة 4-27 من قانون المشتريات العمومية).

ويجب استبعاد المتعهدين الاقتصاديين من المشاركة في إجراءات الاشتراء في حالة إدانتهم بجرائم الفساد والعش، من بين جرائم أخرى، ويجوز استبعادهم من المشاركة في إجراءات الاشتراء التي لا تتسنى فيها معالجة تضارب المصالح بصورة فعالة (المادتان 2-86 و2-87 من قانون المشتريات العمومية).

والمركز الهولندي للخبرة في مجال المشتريات العمومية مسؤول عن جملة أمور منها تنظيم أنشطة التدريب وتحسين القدرات الإدارية لدى الممارسين في مجال المشتريات العمومية.

وينص قانون الحسابات الحكومية لسنة 2016 على إجراءات اعتماد ميزانية الدولة. ويجب إعداد تقارير الإيرادات والنفقات وفقاً للمواد 2-22 و2-23 و2-28 و2-29 من هذا القانون. وديوان المحاسبات في هولندا مسؤول عن إجراء مراجعة سنوية للتقارير المالية السنوية الخاصة بكل وزارة، والدائرة المركزية لمراجعة الحسابات هي مراجع حسابات داخلي مستقل معني بالحكومة المركزية (المادة 1-1 من القانون). ويمكن أن يصدر أحد الوزراء تعليمات إلى الدائرة بإجراء عمليات مراجعة حسابات محددة لـ"المشاريع الكبرى" التي يحددها مجلس النواب (المادة 3 من المرسوم بشأن دائرة مراجعة حسابات الحكومة المركزية). وتخضع الحكومات اللامركزية لمراجعة خارجية سنوية للحسابات، تشمل المشتريات العمومية.

وترد التدابير المدنية والإدارية والجنائية المتعلقة بحماية سلامة الدفاتر المحاسبية في القانون العام للضرائب الحكومية (المواد 52 و68 و69)، وقانون الجرائم الاقتصادية (المادتان 1 و6)، والقانون المدني (مثلاً في المواد 10-2 و361-2 و394-2) والقانون الجنائي (المادتان 225 و336).

إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)

ينص قانون حرية المعلومات، استناداً إلى المادة 110 من الدستور، على المبدأ القاضي بأن المعلومات الموجودة في حوزة الهيئات الإدارية متاحة للجمهور، مع استثناءات محددة بموجب القانون. ويجب أن تُعالج الطلبات المقدمة من الجمهور للحصول على المعلومات في غضون أسبوعين، مع إمكانية التمديد لأسبوعين آخرين (المادة 6 من قانون حرية المعلومات). وعلى الرغم من عدم وجود هيئة رقابية معنية بالإشراف على إنفاذ الحق في الحصول على المعلومات، يمكن الطعن في أي رفض للحصول على المعلومات لدى الهيئة العامة المعنية وأمام المحكمة (الفقرة 4 من المادة 6، والفقرة 1 من المادة 7، والفقرة 1 من المادة 8 من القانون المتعلق بالقانون الإداري العام). ويجوز

للقاضي أن يأمر بإتاحة الحصول على المعلومات في غضون إطار زمني معين، وأن يفرض غرامة على الهيئة المعنية (المادة 15b من قانون حرية المعلومات)⁽¹⁾.

ويجوز نشر مشاريع التشريعات بغرض التشاور عبر الإنترنت، وتُراعى التعليقات الواردة من الجمهور في عملية الصياغة.

وفي عام 2019، أُعدَّ مشروع قانون لتعديل قانون حرية المعلومات، ينص على اشتراط أن تنتشر المؤسسات الحكومية بصورة استباقية وثائق معينة ومعلومات عامة حول تنظيمها وعملها⁽²⁾.

وتشمل التدابير الرامية إلى تبسيط الإجراءات الإدارية إنشاء مركز للمعارف والمعلومات بغية تيسير الاتصال الفعال بين المواطنين والحكومة ودعم الهيئات الإدارية في اعتماد نهج غير رسمي واستباقي في توفير المعلومات العامة. كما يتوسط المركز بين المواطنين والمؤسسات في إجراءات الشكاوى والاعتراض والطعن.

وتنتشر إدارة التحقيقات الداخلية الوطنية عدد التحقيقات المتعلقة بالفساد في الإدارة العمومية في البلاد من خلال المراجعة السنوية للنيابة العامة. ولا تجري مملكة هولندا تقييمات دورية لمخاطر الفساد في إدارتها العمومية.

ويمكن للجمهور التواصل مع الإدارة الوطنية للتحقيقات الداخلية، المسؤولة عن إجراء التحقيقات المتعلقة بالفساد في القطاع العام، من خلال موقعها على شبكة الإنترنت الذي يسمح بالإبلاغ دون الكشف عن الهوية.

القطاع الخاص (المادة 12)

يجب على الشركات المدرجة في البورصة أن تبلغ عن مدى التزامها بمدونة حوكمة الشركات، التي تحدد المبادئ والممارسات الفضلى بشأن ضوابط المراجعة الداخلية للحسابات (المبدأ 1-3 وما يليه) وتدابير وقائية أخرى. واستناداً إلى مبدأ "الامتثال أو التفسير"، يجب على الشركات المدرجة في البورصة أن تمتثل لأحكام المدونة أو أن تفسر أسباب الحيد عنها. وتقدم لجنة رصد مدونة حوكمة الشركات تقارير بشأن النتائج التي تتوصل إليها إلى وزير الشؤون الاقتصادية والسياسات المناخية ووزير المالية ووزير الحماية القانونية.

وتتيح الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال مركز الخبرة المالية الهولندي، فرصاً للتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص. وتنظم الهيئات العامة المعنية بمكافحة الفساد، مثل دائرة المعلومات والتحقيقات المالية والنيابة العامة، أو تساهم في حلقات عمل مشتركة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى التوعية بالمخاطر المحددة للفساد.

ويجب على الشركات المسجلة في السجل التجاري أن تقدم المعلومات المتعلقة بالملكية الانتفاعية (المادتان 30 و31 من التوجيه الرابع المنقح للاتحاد الأوروبي بشأن الشفافية).

وترد في قانون الإدارة العامة (الاستيثاق من الأمانة) (الفصل 2، المواد 5-7) أحكام بشأن إساءة استخدام الإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإعانات والرخص التي تمنحها الهيئات العمومية للأنشطة التجارية.

وتتضمن مدونة حوكمة الشركات مبدأ بشأن ضوابط المراجعة الداخلية للحسابات (المبدأ 1-3)، ولكن هذا المبدأ غير واجب الإنفاذ.

(1) عقب الزيارة الفطرية، ألغى قانون حرية المعلومات واستعيض عنه بقانون الحكومة المفتوحة.

(2) في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وافق مجلس الشيوخ على قانون الحكومة المفتوحة، الذي دخل حيز النفاذ في 1 أيار/مايو 2022 وحل محل قانون حرية المعلومات.

ولم تفرض مملكة هولندا قيوداً على الأنشطة المهنية للموظفين العموميين السابقين في القطاع الخاص. ويُحظر على الوزراء ووزراء الدولة السابقين التعامل مع موظفي الخدمة المدنية العاملين في وزاراتهم السابقة أو في وزارات كان للوزير السابق تعاون نشط معها أثناء وجوده في منصبه (مجالات السياسات المجاورة) لمدة سنتين بعد استقالتهم. ومع ذلك، يجوز للأمين العام للوزارة المعنية أن يأذن باستثناء من تلك القاعدة.

وترد الالتزامات المتعلقة بمسك الدفاتر من قبل كيانات القطاع الخاص في القانون المدني (المواد 2-10 و24-2 و361-2 و362-2 و392-2 إلى 395) والقانون العام للجمارك (المادة 5-10) والقانون العام للضرائب الحكومية (المادة 52). ويُجرم القانون الجنائي إعداد وثائق مزورة واستخدامها (المادتان 225 و336). وينص القانون العام للضرائب الحكومية على أن يحتفظ أي شخص مُلزم بسجلات محاسبية وأن يتيحها للتفتيش (المادة 1 68 (a) و(b) و(e)).

ويُحظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الضرائب (المادة 3-14 من قانون ضريبة الدخل).

تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

ينشئ قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب التزامات على كيانات مبلغة مختلفة، بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ومنشآت ومهن غير مالية محددة (المادة 1a). وتشمل الهيئات الرقابية المعنية مصرف هولندا المركزي (المادة 1d 1a)، والهيئة الهولندية للأسواق المالية (المادة 1d 1b)، ومكتب الإشراف المالي (المادة 1d 1c)، ورئيس رابطة المحامين الهولندية (المادة 1d 1d)، ووزير المالية (المادة 1d 1e) والهيئة الهولندية للقمار (المادة 1d 1f). وتنص متطلبات العناية الواجبة تجاه الزبائن، الواردة في الفصل الثاني من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أمور منها تحديد هوية الزبائن والمالكين المنتهين والتحقق منها (المادة 3 (2)). وجميع المؤسسات ملزمة بتقديم تقارير عن المعاملات غير العادية إلى وحدة الاستخبارات المالية الهولندية (المادة 16). وتنشئ المادة 33 من القانون الالتزام بحفظ السجلات لمدة لا تقل عن خمس سنوات.

وفي إطار نظام مكافحة غسل الأموال، يُنصح نهج قائم على تقييم المخاطر (المادة 2b من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويُجرى التقييم الوطني للمخاطر كل سنتين، ويتطلب من وزير المالية ووزير العدل والأمن أن يشتركا في نشر تقرير عن المخاطر المحددة (المادتان 1 1 و1 (f) 1) من القانون). ويجب على الكيانات المبلغة أن تستخدم نتائج التقييم الوطني للمخاطر وتقييمات المخاطر العابرة للحدود الوطنية التي تعدها المفوضية الأوروبية، بالإضافة إلى ما تجمعه من معلومات، لتنفيذ النهج القائم على تقييم المخاطر (المادة 2c من القانون). وفي عام 2019، أطلقت الحكومة خطة عمل وطنية لمنع غسل الأموال ومكافحته⁽³⁾.

وتتولى وحدة الاستخبارات المالية مسؤولية جمع ومعالجة وتحليل المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تلقي تقارير المعاملات غير العادية (المادتان 13 و16 من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويمكن تبادل المعلومات على الصعيد المحلي بين الوحدة والنيابة العامة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون والهيئات الرقابية (المادة 13 (f) 3) و13 (g) من القانون). ويمكن للوحدة أيضاً أن تتبادل المعلومات مع نظيراتها الأجنبية، تلقائياً أو بناء على الطلب (المادة 13a من القانون).

ويجب على أي شخص طبيعي يدخل الاتحاد الأوروبي أو يغادره وهو يحمل نقوداً، بما في ذلك الصكوك القابلة للتداول لحاملها، بقيمة 10 000 يورو أو أكثر، أن يقدم إقراراً بشأن هذا المبلغ للسلطات المختصة (المادة 3 من اللائحة التنظيمية رقم 2018/1672 (EU)). والسلطات الجمركية مسؤولة عن الضوابط النقدية على الحدود. ويُعاقب على عدم تقديم الإقرارات أو تقديم إقرارات كاذبة عن حركات المبالغ النقدية بالغرامة أو

(3) عقب الزيارة القطرية، خضعت هذه الخطة للتجديد في عام 2022.

السجن لمدة لا تزيد على أربع سنوات في حال تعمد عدم تقديم الإقرارات (المادة 10-1 من القانون العام للجمارك). وفي وقت الزيارة القطرية، كان القانون العام للجمارك خاضعا للتفتيح ليشمل التزاما بتقديم الإقرارات بشأن المبالغ النقدية التي تبلغ قيمتها 10 000 يورو أو ما يعادلها عند دخول مملكة هولندا أو مغادرتها؛ والسلطات الجمركية ملزمة بإبلاغ وحدة الاستخبارات المالية بهذه المعاملات (المادة 9 من اللائحة التنظيمية رقم 2018/1672 (EU)).

واللائحة التنظيمية رقم 2015/847 (EU) بشأن المعلومات المصاحبة لعمليات تحويل الأموال منطبقة على نحو مباشر في مملكة هولندا. وتتطلب هذه اللائحة على الكيانات المبلغة الحصول على معلومات كافية عن كل من دافعي الأموال والمدفوع لهم، والاحتفاظ بسجلات سليمة (المواد 4 و 7 و 8 و 16).

ومملكة هولندا عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وخضعت لثلاث جولات من التقييم حتى الآن⁽⁴⁾. وأفيد بأن توجيهي الاتحاد الأوروبي الرابع والخامس بشأن مكافحة غسل الأموال قد أُدرجا على النحو الواجب في القانون الوطني. ولدى السلطات الوطنية القدرة على التعاون على نطاق واسع مع نظيراتها من خلال شبكات مختلفة من أجل منع غسل الأموال.

2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إنشاء مركز المعارف والمعلومات بغية تيسير الاتصال الفعال بين المواطنين والحكومة، وذلك من أجل دعم جميع الهيئات الإدارية في اعتماد نهج غير رسمي واستباقي في توفير المعلومات العامة (المادة 10 والفقرة 1 (ب) من المادة 13).

2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى مملكة هولندا بما يلي:

- ضمان وجود آلية فعالة لتقييم فعالية سياسات النزاهة، وضمان التنسيق بين المؤسسات الحكومية في صياغة تلك السياسات وتنفيذها ورصدها، والسعي إلى تنفيذ الممارسات الوقائية القائمة بصورة متسقة (الفقرة 1 من المادة 5).
- السعي إلى إجراء تقييم دوري لفعالية الصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة (الفقرة 3 من المادة 5).
- ضمان تسمية هيئة أو هيئات مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ سياسات النزاهة وتنسيقه على المستويات الحكومية المعنية (الفقرة 1 من المادة 6).
- تعزيز الشفافية في تعيين الموظفين العموميين وترقيتهم عن طريق وضع معايير واضحة بشأن تعيين موظفي الخدمة المدنية واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وتقاعدهم، والنظر في إنشاء هيئة رقابية تُعنى بضمان أن يستند التعيين إلى مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية (الفقرة 1 (أ) من المادة 7).
- وضع إجراءات مناسبة لاختيار وتدريب الأفراد لتولي المناصب العمومية التي حُددت على أنها عرضة للفساد بصفة خاصة، والنظر في إنشاء نظام لتناوبهم على مناصب أخرى (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).

(4) عقب الزيارة القطرية، أكملت مملكة هولندا تقييمها الرابع في عام 2022.

- النظر في اعتماد تدابير تشريعية وإدارية لتحديد المعايير الخاصة بمناصب الوزراء ووزراء الدولة، وتوسيع نطاق المعايير المتعلقة بالترشح للمناصب العامة وانتخاب شاغليها لتشمل عدم وجود إدانات سابقة بارتكاب أفعال مجرّمة وفقا للاتفاقية (الفقرة 2 من المادة 7).
- النظر في وضع إطار شامل بشأن تمويل الترشيحات للمناصب العامة المنتخبة بخلاف المرشحين لمجلس النواب، وإنشاء التزام بالإبلاغ فيما يتعلق بالنفقات، ووضع حد أقصى للتربرات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، وحظر التبرعات المجهولة المصدر، وإنشاء هيئة معنية بالإشراف على الانتخابات، وسن مشروع القانون الذي يحظر التبرعات الأجنبية (الفقرة 3 من المادة 7).
- تعزيز النظم الرامية إلى منع تضارب المصالح، والسعي إلى توسيع نطاق الالتزام بالإبلاغ عن المصالح ليشمل الموجودات، وأيضا مصالح أفراد الأسرة المقربين وموجوداتهم؛ والنظر في إنشاء آلية للرصد والتحقق وفرض الجزاءات من أجل ضمان الامتثال للالتزامات الإبلاغ؛ والنظر في السماح لسلطاتها المختصة بتبادل هذه المعلومات مع السلطات المختصة الأجنبية (الفقرة 4 من المادة 7، والفقرة 5 من المادة 8، والفقرة 5 من المادة 52).
- النظر في إنشاء هيئة رقابية من أجل ضمان الحصول على المعلومات فعليا من خلال رصد تنفيذ التشريعات المتعلقة بالحصول على المعلومات (المادة 10 (أ) والفقرة 1 من المادة 13).
- النظر في نشر تقارير دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية (المادة 10 (ج)).
- فرض قيود على عمل الموظفين العموميين في القطاع الخاص لفترة زمنية معقولة، عندما يتصل هذا العمل مباشرة بالمهام التي توليها هؤلاء الموظفون العموميون خلال فترة ولايتهم (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12).
- النظر في اتخاذ تدابير إضافية من أجل ضمان أن يكون لدى كيانات القطاع الخاص، مع مراعاة هيكلها وحجمها، ضوابط كافية للمراجعة الداخلية من أجل المساعدة في منع أفعال الفساد والكشف عنها (الفقرة 2 (و) من المادة 12).

3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

يمكن لمملكة هولندا تطبيق الأحكام ذات الصلة من القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات المالية وأوامر المصادرة (الاعتراف والإنفاذ المتبادلان)، وقانون إنفاذ الأحكام الجنائية (النقل) لغرض استرداد الموجودات. والسلطة المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية التابعة لوزارة العدل والأمن هي السلطة المركزية المعنية بجميع أشكال المساعدة القانونية القضائية المتبادلة فيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين يعمل مكتب استرداد الموجودات بوصفه جهة الاتصال الوطنية المعنية بمصادرة الموجودات واستردادها. وبموجب القانون المتعلق ببوابة استرجاع البيانات المصرفية، أنشئت بوابة لاسترجاع البيانات المصرفية تعمل كسجل للمصرف المركزي.

ويجوز لوحدة الاستخبارات المالية أن تتبادل المعلومات تلقائيا مع نظيراتها الأجنبية ومن خلال عضويتها في مجموعة إيغومنت لوحدة الاستخبارات المالية، كما يجوز ذلك لسلطات أخرى من خلال شبكات مختلفة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ومنصة مكاتب استرداد الموجودات التابعة للاتحاد الأوروبي.

وقد أبرمت مملكة هولندا عدة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، وانضمت إلى شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وشبكات أخرى معنية بالتعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

ينص الفصل الثاني من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب على متطلبات محددة بشأن العناية الواجبة تجاه الزبائن، بما في ذلك التحقق من هوياتهم. ويجب على الكيانات المبلغة أن تطبق متطلبات العناية الواجبة المعززة تجاه الزبائن إذا كانت العلاقة التجارية أو المعاملة تنطوي على مخاطر أكبر من المتوسط أو إذا كانت هناك مخاطر متزايدة متعلقة بالمنطقة الجغرافية (المادة 8 (1)). كما يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً (المادة 8 (5) إلى (9))، بما يشمل الأشخاص الأجانب والمحليين المعرضين سياسياً على السواء. وتطبق هذه التدابير أيضاً على أفراد أسر الأشخاص المعرضين سياسياً والشركاء المقربين منهم. ويتعين على وزير المالية ووزير العدل والأمن وضع قائمة بالمناصب التي تعتبر مناصب عمومية بارزة، بما في ذلك الأشخاص المحليين المعرضين سياسياً والأشخاص الأجانب المعرضون سياسياً المقيمون في مملكة هولندا (المادة 9a). وينص الفصل 2 من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المواد 3 و3a و4 و8 و9 والقسم 2.4a) على تدابير بشأن تحديد هوية المالكين المنتفعين، وقد أنشئت سجلات الملكية الانتفاعية للكيانات القانونية والصناديق الاستثمارية والترتيبات القانونية المماثلة وفقاً لذلك. ويجب على الكيانات الملزمة أن تحدد هوية جميع المالكين المنتفعين.

وقد أصدرت وزارة المالية ووزارة العدل والأمن توجيهات عامة بشأن قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، أصدرت الهيئات الرقابية مبادئ توجيهية وإرشادات مختلفة مصممة خصيصاً لقطاعات محددة، مثل توجيهات مصرف هولندا المركزي بشأن قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بغية مساعدة الكيانات المبلغة الخاضعة لإشرافها على الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا القانون، بما في ذلك في مجال تعزيز العناية الواجبة تجاه الزبائن.

ويجب على المؤسسات الاحتفاظ بالسجلات لمدة خمس سنوات على الأقل بعد انتهاء العلاقة التجارية، أو حتى خمس سنوات بعد إتمام المعاملة المعنية (المادة 33 من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

ويحظر قانون الإشراف المالي على جميع الأشخاص الذين لديهم مكتب مسجل في مملكة هولندا تقديم خدمات مصرفية دون ترخيص صادر عن البنك المركزي الأوروبي (المادة 2-11). وإضافة إلى ذلك، يُحظر على المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الدخول أو الاستمرار في علاقة مصرف مراسل مع مصارف وهمية أو مع المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى المعروفة بأنها تسمح باستخدام حساباتها من قبل مصارف وهمية (المادة 5 (5) من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

ويجب على الموظفين العموميين "المعرضين لمخاطر عالية"، والمحددين بموجب قانون موظفي الخدمة المدنية، أن يقدموا إقرارات يفصحون فيها عن مصالحهم المالية (المادة 5 (1) (d) والمادة 8 من القانون) لا تشمل جميع أنواع الموجودات. ويجب على كل جهة حكومية أن تسجل تلك الإقرارات داخلياً. ومع ذلك، لا توجد آلية مركزية للرصد أو التحقق أو فرض الجزاءات المناسبة على عدم الامتثال، أو هيئة معنية بالتحقق من أن الجهات الحكومية تمتثل لهذا الالتزام. ولا تتضمن التشريعات أحكاماً بشأن الإبلاغ عن الحسابات الموجودة في ولايات قضائية أجنبية والتي يكون للموظفين العموميين مصلحة فيها أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى عليها.

ووحدة الاستخبارات المالية مسؤولة عن تلقي تقارير المعاملات غير العادية وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة (المادة 16 من قانون (منع) غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويجوز للوحدة أيضاً أن تطلب مزيداً من البيانات أو المعلومات من الكيانات المبلغة إذا رأت ضرورة لذلك (المادة 17 من القانون). وهي تتعاون مع السلطات الوطنية و وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية عملاً بالمادة 13 من هذا القانون، وهي عضو في

مجموعة إيغمنت لوحدة الاستخبارات المالية. وفي وقت الزيارة القطرية، كان يجري التشاور بشأن مشروع قانون يجيز للوحدة تعليق المعاملات المالية غير العادية مؤقتاً.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

تتمتع الدول الأجنبية بالمركز القانوني في محاكم البلد. ويجوز لها بدء إجراءات في سياق الدعاوى المدنية بغرض تثبيت حق في ممتلكات أو ملكية تلك الممتلكات، على سبيل المثال من خلال "إثبات الحق" أو من خلال المطالبات بشأن الإثراء غير المشروع أو الأفعال غير المشروعة (المواد 5-2 و6-212 و6-162 من القانون المدني). وإضافة إلى ذلك، عندما يكون المدعى عليه هو "مالك" الممتلكات المتنازع عليها، يجوز للدول الأجنبية أن تحصل على ملكية الممتلكات التي أخذت بصورة غير مشروعة بدلاً من التعويض كطرف متضرر في الدعاوى المدنية (المادة 6-103 من القانون المدني).

ويجوز للدول الأجنبية أيضاً أن تتضمن إلى الإجراءات الجنائية وأن تطالب بالتعويض عن الأضرار بوصفها ضحية تكبدت خسائر اقتصادية أو أي أضرار أخرى ناجمة مباشرة عن فعل إجرامي (المواد 51 (a) إلى (h) من قانون الإجراءات الجنائية؛ والمادة 36f من القانون الجنائي). وأفادت مملكة هولندا بأنه في سياق الإجراءات الجنائية، يمكن إعادة الممتلكات مباشرة إلى مالكيها الأصليين، بما في ذلك الدول الأجنبية، عملاً بقانون الإجراءات الجنائية (المادتان 116 و353). وإذا رأى القاضي أن النظر في دعوى الطرف المتضرر يفرض عبئاً غير متناسب، يمكن إحالة الطرف المتضرر إلى محكمة مدنية (المادة 361 من القانون). وإضافة إلى ذلك، يجوز للأطراف المهتمة تقديم شكوى كتابية إلى محكمة الجنايات بشأن مصادرة الأشياء التي تخصهم في غضون ثلاثة أشهر من دخول القرار حيز النفاذ (المادة 552 (b) من القانون).

وتتميز مملكة هولندا بين أوامر المصادرة الأجنبية الصادرة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء فيه. وينطبق قانون العقوبات المالية وأوامر المصادرة (الاعتراف والإنفاذ المتبادلان) على إنفاذ أوامر المصادرة الصادرة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حيث يجري الاعتراف بأمر المصادرة وإنفاذه بموجب القانون الوطني (المواد 4 و22 و35). ويجوز للشخص المدان والأطراف المهتمة الطعن في الاعتراف بأمر المصادرة وإنفاذه أمام محكمة مقاطعة شمال هولندا (المادتان 27 و39). وفيما يتعلق بإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية الصادرة عن الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجري تحويل الأمر إلى حكم مصادرة محلي وإنفاذه في مملكة هولندا (المواد 14 إلى 16 و18 إلى 28 و30 إلى 33 من قانون إنفاذ الأحكام الجنائية (النقل)). وينبغي عقد جلسة علنية لهذا الغرض، ويتعين على المحكمة أن تستمع إلى آراء المدعي العام والمدعى عليه (المادتان 28 (2) و31a). وكذلك تتاح إمكانية الطعن في قرار المحكمة (المادة 32).

وينص القانون الجنائي على مصادرة العائدات والأدوات المستخدمة في غسل الأموال والأفعال الإجرامية الأخرى (المواد 33 (1) و33a، و36e). ولا ينص القانون الوطني على المصادرة غير المستندة إلى إدانة، ولكن في وقت الزيارة القطرية، كان المشرعون ينظرون في إمكانية اعتماد مثل هذا الإجراء. ومع ذلك، أفيد بأن أوامر المصادرة الأجنبية غير المستندة إلى إدانة يمكن إنفاذها في مملكة هولندا، لأن قانون العقوبات المالية وأوامر المصادرة (الاعتراف والإنفاذ المتبادلان) وقانون إنفاذ الأحكام الجنائية (النقل) لا يميزان بين أوامر المصادرة في هذا الصدد.

وعلى غرار إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية، تتميز مملكة هولندا أيضاً بين طلبات الحجز الواردة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء فيه. ويخضع الحجز داخل الاتحاد الأوروبي للمواد 5-5 إلى 5-19 من قانون الإجراءات الجنائية، التي تنظم الاعتراف المتبادل بأوامر التجميد الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وإنفاذها. وفيما يتعلق بالطلبات الواردة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبقدر ما يكون ذلك منصوصاً عليه في

معاهدة ما، يجوز الحجز على الممتلكات التي سئُصار بموجب قانون الدولة الأجنبية والمحافظة عليها بناء على طلب تلك الدولة الأجنبية (المادة 13a من قانون إنفاذ الأحكام الجنائية (النقل)). وقد تنطوي هذه الطلبات على أمر حجز أجنبي أو إثبات أن أمرا من هذا القبيل كان سيصدر لو كانت الممتلكات المعنية موجودة في إقليم الدولة الأجنبية.

وأفادت مملكة هولندا بأنها قد تبدأ تحقيقاتها الخاصة بناء على توقيف أو اتهام جنائي أجنبي ينطوي على اشتباه كبير في ارتكاب أفعال إجرامية دون أن تطلب تقديم طلب أجنبي. وتخضع إدارة الموجودات للمرسوم بشأن (حفظ) الأشياء المحجوزة، تحت مسؤولية مكتب إدارة الموجودات والأجهزة المعنية الأخرى.

وقد تلقت مملكة هولندا من قبل طلبات أجنبية لمصادرة الممتلكات ونفذتها. وإضافة إلى ذلك، يجوز البدء في تحقيقات جنائية ومالية محلية في مملكة هولندا بشأن المكاسب المتحصل عليها بصورة غير مشروعة من قبل شخص خاضع للتحقيق في دولة أجنبية بناء على طلب من تلك الدولة استنادا إلى الاتفاقية (المادة 13 من قانون إنفاذ الأحكام الجنائية (النقل)). ويمكن تطبيق صلاحيات التحقيق، بما في ذلك تتبع الموجودات ومصادرتها، كجزء من التحقيقات الجنائية والمالية.

وأفادت مملكة هولندا بأنها يمكن أن تتصل مباشرة بالسلطات الأجنبية قبل رفض طلب أو رفع تدبير مؤقت (المادة 5-1-4 (5) من قانون الإجراءات الجنائية). وتحمي المادة 552a و552b من القانون مصالح الأطراف الثالثة الحسنة النية.

إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

لا توجد تشريعات محلية تنظم إعادة الموجودات والتصرف فيها. وتُعاد الممتلكات إلى الدولة طالبة، بما يشمل خصم النفقات المعقولة، عملا بالاتفاقات الثنائية للمساعدة القانونية المتبادلة أو على أساس كل حالة على حدة. ووفقا لعدة اتفاقات للمساعدة القانونية المتبادلة، تحتفظ الدولة متلقية الطلب بالموجودات المصادرة؛ غير أن هناك إمكانية لإعادة تلك الموجودات أو تقاسمها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمصالح الأطراف الثالثة الحسنة النية.

وإضافة إلى ذلك، فإن وزارة العدل والأمن مخولة بإبرام اتفاقات مع السلطة المختصة في الدولة طالبة بشأن التصرف في الموجودات المصادرة عملا بالاتفاقية. وقد تستتبع هذه الاتفاقات نقل الموجودات إلى الدولة الأجنبية طالبة كليا أو جزئيا بغية تعويض الأطراف المتضررة أو إعادة الموجودات إلى الأطراف ذات الأحقية. وفي هذا الصدد، أبلغت مملكة هولندا عن عدة حالات تنطوي على إعادة الموجودات بالكامل.

3-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- إنشاء سجلين للملكية الانتفاعية (الفقرة 2 (ج) من المادة 12، والفقرة 1 من المادة 52).
- النهج المتعدد التخصصات الذي تتبعه النيابة العامة في قضايا المصادرة، بما في ذلك استخدام أفرقة متخصصة.

3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى مملكة هولندا بما يلي:

- توضيح نطاق انطباق الأسس القانونية المختلفة للمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات، مثلا عن طريق وضع دليل لاسترداد الموجودات (المادة 51).
- تعزيز النظم الرامية إلى منع تضارب المصالح، والسعي إلى توسيع نطاق الالتزام بالإبلاغ عن المصالح ليشمل الموجودات وأيضا مصالح أفراد الأسرة المقربين وموجوداتهم؛ والنظر في إنشاء آلية للرد

والتحقق وفرض الجزاءات من أجل ضمان الامتثال للالتزامات الإبلاغ؛ والنظر في السماح لسلطاتها المختصة بتبادل هذه المعلومات مع السلطات المختصة الأجنبية (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرة 5 من المادة 52).

- النظر في إلزام الموظفين العموميين المعنيين بالإبلاغ عن الحسابات الأجنبية في البلدان الأجنبية التي يكون لهم مصلحة فيها أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى عليها، والاحتفاظ بالسجلات ذات الصلة (الفقرة 6 من المادة 52).
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان أن يكون الإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية الصادرة في الدول الأطراف غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مبسطا وفي الوقت المناسب (الفقرة 1 (أ) من المادة 54).
- على الرغم من أن مملكة هولندا قادرة على إنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة التي تصدرها السلطات الأجنبية، ومن أجل تقديم المساعدة القانونية المتبادلة، ينبغي النظر في اتخاذ التدابير اللازمة للسماح بمصادرة الممتلكات دون إدانة جنائية في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني قضائيا بسبب الوفاة أو الهروب أو الغياب (الفقرة 1 (ج) من المادة 54).
- اعتماد تدابير تشريعية أو تدابير أخرى لضمان التصرف في الموجودات المصادرة عملا بمقتضيات الاتفاقية، بما يشمل إعادة الممتلكات إلى مالكيها الشرعيين السابقين أو تعويض ضحايا الجرائم، والنظر في إبرام اتفاقات بشأن التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة (الفقرات 1 و3 و5 من المادة 57).
- النظر في السماح لوحدة الاستخبارات المالية بتجميد المعاملات المشبوهة أو تعليقها إداريا (المادة 58).